

****

**موجــز الظرفيـــة**

**- يناير 2017 -**

من المنتظر أن يحقق الاقتصاد الوطني، خلال الفصل الرابع من 2016، زيادة تقدر ب 2,1٪، حسب التغير السنوي، عوض 0,8+٪ خلال الفصل السابق. ويعزى هذا التحول بالأساس إلى تحسن طفيف للقطاع الثانوي، بعد تباطؤه في الفصل السابق، حيث يتوقع أن ترتفع القيمة المضافة الغير فلاحية بنسبة تقدر ب ,52٪، حسب التغير السنوي، عوض 1,9+٪، خلال الفصل السابق. في المقابل، ستواصل الأنشطة الفلاحية تراجعها ب 2,31٪. ومن المتوقع أن تشهد وتيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية تحسنا طفيفا خلال الفصل الأول من 2017، لتحقق زيادة تقدر ب 2,7٪، فيما سترتفع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 11,1٪، خلال نفس الفترة. وعلى العموم، يتوقع أن يحقق الاقتصاد الوطني نموا يقدر ب 3,9٪ خلال الفصل الأول من 2017، حسب التغير السنوي، عوض 1,7+٪، خلال نفس الفترة من 2016.

**تباطؤ الطلب الخارجي الموجه للمغرب خلال سنة 2016**

من المرتقب أن تشهد اقتصاديات الدول المتقدمة بعض التباطؤ في وتيرة نموها، خلال سنة 2016، متأثرة بنتائج الاستطلاعات في بريطانيا وايطاليا وكذلك الانتخابات الأمريكية. ويتوقع أن يستفيد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية من تحسن الطلب الداخلي. في المقابل، سيواصل اقتصاد منطقة الاورو تطوره وخاصة في ألمانيا واسبانيا وفرنسا، مدعما بتحسن الاستهلاك والاستثمار الخاص. وبالنسبة لمجموع سنة 2016، يتوقع أن تحقق البلدان النامية نموا يقدر ب 1,6٪، عوض 2,1٪ خلال 2015، فيما سيتطور اقتصاد منطقة الاورو بنسبة 1,6٪، عوض 1,5٪، خلال 2015.

بدوره، سيعرف اقتصاد الدول الناشئة بعض التحسن في وتيرة نموه، موازاة مع استقرار أسعار المواد الأولية وعملات البلدان المنتجة لها، مما سيساهم في انتعاش خفيف للاقتصاد الروسي والحد من تدهور اقتصاد البرازيل. بدوره سيواصل اقتصاد الصين تطوره بفضل دعم الدولة للاستثمار في قطاع البناء.

في ظل ذلك، ستشهد المبادلات التجارية العالمية تحسنا بنسبة 1,4٪، خلال الفصل الرابع 2016، بفضل انتعاش المبادلات في البلدان المتقدمة وكذلك البلدان الناشئة، ليحقق نموا يقدر ب 1,2٪ خلال مجموع سنة 2016، مسجلا بذلك أضعف نسبة مند 2009. في المقابل، يرتقب أن يشهد الطلب الخارجي الموجه للمغرب ارتفاعا يقدر ب 2,2٪، عوض ما يقرب 4٪، خلال سنوات 2014 و 2015.

**.......................................................................................................................................**

*من اجل الاطلاع على النسخة المفصلة لموجز الظرفية الاقتصادية، يمكن الرجوع إلى البوابة الالكترونية للمندوبية السامية للتخطيط (* [www.hcp.ma](http://www.hcp.ma) *(. يسمح باستعمال المعلومات التي تتضمنها هذه النشرة مع ضرورة الإشارة إلى المصدر.*

وموازاة مع ذلك، ينتظر أن يعرف العجز التجاري، خلال سنة 2016، تفاقما بنسبة تقدر ب 18,3٪، و أن يتقلص معدل تغطية الصادرات للواردات بنسبة 3,7 نقطة ليستقر في حدود 55٪. ويعزى هذا التدهور الى ارتفاع حاد في الواردات مقابل تباطؤ الصادرات. حيث ستعرف هذه الأخيرة زيادة تقدر ب 1,7٪، متأثرة بتراجع صادرات المواد الفلاحية و الفوسفاط ومشتقاته في ظرفية تتسم بانخفاض أسعاره في الأسواق الدولية، وذلك موازاة مع ارتفاع العرض من الفوسفاط وخاصة من طرف الصين والسعودية، وبتباطؤ الطلب على الأسمدة من بلدان آسيا الجنوبية وأمريكا الجنوبية وإفريقيا. في المقابل، يتوقع أن تحقق الصادرات دون الفوسفاط نموا يقدر ب 5,3٪، مدعمة بقطاع السيارات وأجزاء الطائرات والنسيج.

وموازاة مع تحسن الطلب الداخلي، يرجح أن تشهد الواردات من السلع، خلال سنة 2016، نموا يقدر ب 8,5٪، بعد تراجعها في 2015، وذلك بفضل ارتفاع واردات مواد التجهيز الصناعية، وخاصة السيارات الصناعية وأجزائها والآلات المختلفة، وكذلك مواد الاستهلاك كالسيارات السياحية والأدوية والأثواب. كما ستعرف واردات المواد الغذائية زيادة ملموسة بسبب ارتفاع واردات الحبوب والسكر بعد انخفاضها في سنة 2015. في المقابل، ستشهد قيمة واردات المواد الطاقية انخفاضا ملموسا بالرغم من ارتفاع حجمها.

**تباطؤ طفيف للطلب الداخلي خلال الفصل الرابع 2016**

يتوقع أن يواصل الطلب الداخلي دعمه للاقتصاد الوطني، خلال الفصل الرابع من 2016، ولكن بوتيرة أقل من الفصل السابق. وفي ظرفية تتسم بارتفاع أسعار الاستهلاك بنسبة 1,8٪، يرتقب أن ينمو الاستهلاك الخاص ب 2,8٪، حسب التغير السنوي، عوض 2,9+٪ خلال الفصل السابق، مدعوما بارتفاع المداخل المرتبطة بتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة تقدر ب 1,8٪، وزيادة تدفق القروض الموجهة للاستهلاك بنسبة 5,3٪، حسب التغير السنوي. وسيستفيد من هذا التطور السلع الاستهلاكية المستوردة والتي يتوقع أن ترتفع بنسبة تقدر ب 16,5٪، حسب التغير السنوي.

من جهته، يرتقب أن يحافظ تكوين رأس المال على ديناميكيته ليحقق زيادة تقدر ب 6,4٪، خلال الفصل الرابع من 2016، حسب التغير السنوي، عوض 8,7+٪، خلال الفصل السابق. ويعزى هذا التطور إلى استمرار تحسن الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية، موازاة مع ارتفاع واردات مواد التجهيز وزيادة تدفق القروض الموجهة للتجهيز ب 7,1٪. من جهته، يتوقع أن يحافظ الاستثمار في قطاع البناء والأشغال العمومية على تطوره الايجابي، موازاة مع تحسن الطلب على العقار وارتفاع أسعاره وكذلك تحسن القروض الموجهة نحو العقار بنسبة تقدر ب 5,4٪.

**تحسن طفيف في وتيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية**



يرتقب أن تشهد القيمة المضافة غير الفلاحية بعض التحسن في وتيرة نموها، خلال الفصل الرابع من 2016، محققة زيادة تقدر ب ,52٪، عوض 1,9+٪ خلال الفصل السابق، حسب التغير السنوي. ويرجع هذا التطور، بالأساس، إلى استمرار دعم قطاع الخدمات المؤدى عنها للنمو الاقتصادي. حيث يرتقب أن تواصل كل من التجارة والمواصلات توجهاتها الايجابية كما سيواصل القطاع السياحي تحسنه للفصل الثاني على التوالي، ليحقق زيادة تقدر ب 7,1٪، عوض 7,7٪، خلال الفصل السابق، وذلك بالموازاة مع تحسن المبيتات السياحية ب 18,3٪، حسب التغير السنوي.

وعلى صعيد القطاع الثانوي، يتوقع أن تحقق الصناعات التحويلية ارتفاعا يقدر ب 2,1٪، خلال الفصل الرابع من 2016، عوض 0,8+٪ خلال الفصل السابق. و يعزى هذا التطور بالأساس إلى تحسن القيمة المضافة للصناعات الكيميائية وشبه الكيميائية وكذلك الصناعات الالكترونية والميكانيكية بما يعادل 3,5٪، و 2,6٪ على التوالي، حسب التغير السنوي، مدعمة بتحسن الطلب الخارجي الموجه نحو الصناعات الكميائية والسيارات.

و يرتقب كذلك أن تشهد القيمة المضافة لقطاع المعادن تحسنا ملموسا في وتيرة نموها، لتحقق زيادة تقدر ب 7,9٪، خلال الفصل الرابع من 2016، حسب التغير السنوي، عوض 1,4-٪، خلال الفصل السابق. ويعزى هذا التحول بالاساس الى تحسن انتاج المعادن غير الحديدية، وخاصة الفوسفاط الخام، حيث سيرتفع إنتاجه ب 9,6٪، عوض 2,9-٪ في الفصل الثالث 2016. فبالرغم من تراجع الكميات المصدرة من الحامض الفوسفوري، واصلت مبيعات الفوسفاط الخام للصناعات المحلية تطورها الايجابي، موازاة مع تحسن صادرات الاسمدة اتجاه البرازيل والولايات المتحدة الامريكية، وكذلك تحسن القدرات الانتاجية لوحدات جرف الاصفر.

وبدوره، يتوقع أن يواصل قطاع البناء والأشغال العمومية تطوره بوتيرة متواضعة، خلال الفصل الرابع من 2016، تقدر ب 0,8٪، حسب التغير السنوي، عوض 0,7+٪ خلال الفصل السابق، وذلك موازاة مع التحسن الملموس الذي شهدته مبيعات العقار اواخر شهر شتنبر والذي ناهز 24٪، وكذلك ارتفاع أسعار العقار قدره 1,4٪، حسب التغير السنوي. كما ارتفعت مبيعات الاسمنت، والمصححة من الأثار الموسمية، بنسبة تقدر ب 0,8٪، عوض تراجعها ب 4,9٪، في الفصل السابق. وفي هذا الاطار، تشير نتائج البحث الأخير للمندوبية السامية للتخطيط حول ظرفية القطاع الى تحسن طفيف في دفتر الطلبات الخاصة بالعقار وكذلك في استعمال عوامل الانتاج وخاصة مواد البناء واليد العاملة.



و يتوقع أن يشهد قطاع الكهرباء زيادة تقدر ب 3,1٪، خلال الفصل الرابع 2016، عوض 3,9+٪ خلال الفصل السابق، حسب التغير السنوي. ويرجع هذا التطور بالأساس إلى تحسن أنشطة المحطات الحرارية العمومية وكذلك المعتمدة على الطاقات المتجددة. فيما ستعرف المحطات الحرارية الخاصة بعض التقلص في إنتاجها، موازاة مع تراجع استعمال الفحم الحجري في إنتاج الكهرباء. وعلى العموم، يتوقع أن يرتفع إنتاج الكهرباء بنسبة 3,9٪، حسب التغير السنوي، مدعوما بارتفاع واردات الكهرباء من اسبانيا بنسبة 13,8٪، عوض 113,٪، في الفصل السابق.

****

**استمرار تراجع الإنتاج الفلاحي خلال الفصل الرابع من 2016**

ينتظر أن تنخفض القيمة المضافة الفلاحية بنسبة تقدر ب 12,3٪، خلال الفصل الرابع من 2016، حسب التغير السنوي، عوض 11,7٪ في الفصل السابق، متأثرة بتراجع الإنتاج النباتي وضعف الإنتاج الحيواني. وسيصاحب هذا التراجع ارتفاع في أسعار المنتجات الفلاحية، وخاصة الحبوب، والتي يتوقع أن ترتفع ب 9,6٪، موازاة مع تراجع إنتاجها ب 70٪. في المقابل، سترتفع أسعار الفواكه والخضر الطرية ب 11,4٪ و 5,6٪، على التوالي، متأثرة بارتفاع أسعار النقل.

وعلى العموم، وباعتبار المؤشرات الاقتصادية المجمعة إلى غاية شهر نونبر 2016، وكذلك التوقعات القطاعية، ينتظر أن يحقق الاقتصاد الوطني نموا يقدر ب ,21٪ خلال الفصل الرابع من 2016، حسب التغير السنوي، عوض 0,8+٪ خلال الفصل السابق.

**تباطؤ في وتيرة أسعار الاستهلاك**

****

من المرتقب أن تشهد أسعار الاستهلاك بعض التباطؤ في وتيرتها، خلال الفصل الرابع من 2016، موازاة مع انخفاض وتيرة أسعار المواد الغذائية (2,5+٪، عوض 3,2+٪)، لتحقق زيادة تقدر ب 1,8٪، حسب التغير السنوي، عوض 9, 1+٪، في الفصل الثالث. فيما ستشهد أسعار المواد غير الغذائية بعض الارتفاع في وتيرتها (1,3+٪، عوض 0,8+٪، خلال الفصل السابق)، متأثرة، على الخصوص، بزيادة أسعار المواد الطاقية. و من جهته، سيعرف معدل التضخم الكامن، والذي يستثني الأسعار المحددة وأسعار المواد الطاقية والطرية، ارتفاعا بنسبة 1٪، خلال الفصل الرابع 2016، عوض 1,5+٪ خلال الفصل السابق. وبالنسبة لمجموع سنة 2016، ستستقر وتيرة أسعار الاستهلاك في حدود 1,6٪، فيما سيشهد معدل التضخم الكامن زيادة تقدر ب 1,2٪، عوض 1,3٪، السنة الفارطة.

**استمرار ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد خلال الفصل الرابع من 2016**

يرجح أن تواصل القروض المقدمة للاقتصاد تحسنها، خلال الفصل الرابع 2016، محققة زيادة تقدر ب 5,9٪، عوض 5,7+٪، في الفصل السابق. وباعتبار تباطؤ الموجودات الخارجية موازاة مع تدهور العجز التجاري، يتوقع أن تشهد الكتلة النقدية بعض التباطؤ في وتيرة نموها، مقارنة مع الفصل السابق، لتحقق ارتفاعا يقدر ب 5,2٪، حسب التغير السنوي، عوض 5,9٪، في الفصل السابق . فيما ستعرف احتياجات الأبناك من السيولة بعض التباطؤ، بعد ارتفاعها خلال الفصل السابق، موازاة مع زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي من طرف البنك المركزي، من 2٪ إلى 4٪، خلال شهر يونيو 2016.

ومن جهة أخرى، يرتقب أن تشهد أسعار الفائدة بعض التراجع، خلال الفصل الرابع من 2016، بعد ارتفاعها في الفصل الثالث. وسيهم هذا الانخفاض، على الخصوص، أسعار الفائدة بين البنوك بنسبة 0,26 نقطة، وأسعار فائدة سندات الخزينة لسنة واحدة ولخمس سنوات بما قدره 0,31 و 0,48، على التوالي. في المقابل، ستشهد أسعار الفائدة الخاصة بالودائع تراجعا يقدر ب 0,51 نقطة، خلال نفس الفترة.

 **تحسن ملموس لسوق الأسهم**



يتوقع أن يواصل سوق الأسهم تحسنه، خلال الفصل الرابع من 2016، في ظرفية تتسم بانخفاض أسعار الفائدة وتحسن سيولة الابناك. حيث سيعرف كل من مؤشري MASI و MADEX ارتفاعا بنسب تقدر ب 30,5٪ و 31,6٪، على التوالي، حسب التغير السنوي، عوض 10,1+٪ و 10,3+٪، في الفصل السابق. و ستساهم هذه التطورات الأخيرة في تحسن رسملة البورصة بنسبة تقدر ب 28,7٪، عوض 10,7٪ في الفصل الثاللث، مدعمة بارتفاع أسعار أسهم قطاعات العقار، والصناعات الغذائية والكميائية وصناعة الورق. وموازاة مع ذلك، سيشهد سوق الأسهم بعض التحسن في المعاملات لترتفع بنسبة 34,4٪، مقارنة مع نفس الفترة للسنة الفارطة.

**تحسن الاقتصاد الوطني خلال الفصل الأول من 2017**

يتوقع أن يشهد الاقتصاد الوطني بعض التحسن في وتيرة نموه، خلال الفصل الأول من 2017، مدعوما بارتفاع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 11,1٪، لتصل مساهمتها في نمو الناتج الداخلي بحوالي 1,3 نقطة. ويعزى هذا التحول إلى تحسن الظروف المناخية الخاصة بانطلاق الموسم الفلاحي وأشغال تهيئ المزروعات البكرية. وقد تضاعف مجموع التساقطات المطرية، خلال الأربعة أشهر الأولى للموسم الفلاحي 2016/2017، بما يقرب ثلاثة مرات، مقارنة مع الموسم الفارط، فيما ارتفع ب 12,9٪، مقارنة مع موسم متوسط. وقد ساهمت هذه الوضعية في تسريع أشغال زراعة الحبوب الخريفية، والخضر والزراعات السكرية. وباعتبار تساقطات ملائمة خلال شهري فبراير ومارس 2017، سيعرف الإنتاج النباتي ارتفاعا ملموسا، بفضل تحسن المردودية والمساحات المزروعة. بدورها ستتحسن أنشطة تربية المواشي، مستفيدة من تطور إنتاج الدواجن واللحوم الحمراء.

و في المقابل، ستحافظ القطاعات غير الفلاحية على تطورها الإيجابي خلال نفس الفترة، في ظل ظرفية ستتسم بتحسن مناخ منطقة الاورو موازاة مع زيادة الطلب الداخلي وكذلك تحسن المبادلات التجارية العالمية، حيث يرتقب أن يعرف الطلب الخارجي الموجه للمغرب ارتفاعا يقدر ب 3,2٪، حسب التغير السنوي، ستستفيد منه، على الخصوص، الصادرات الصناعية كالسيارات والالكترونيات والألبسة. في ظل ذلك، يرتقب أن تحقق الصناعات التحويلية زيادة تقدر ب 2,4٪، خلال الفصل الأول من 2017. فيما ستشهد القيمة المضافة للمعادن نموا ملموسا، قدره 9,4٪، بفضل تحسن إنتاج الفوسفاط الخام، وذلك في ظرفية تتسم بضعف الطلب الخارجي على الأسمدة، بسبب تراجع أسعار المنتجات الفلاحية. في المقابل، سيعرف الطلب الخارجي للبلدان الأسيوية الموجه لها بعض الارتفاع، مما سيساهم في زيادة صادرات المغرب من الأسمدة بنسبة تقدر ب 11٪، خلال الفصل الاول من 2017. بدوره، يتوقع أن يواصل قطاع الكهرباء نموه بنسبة تقدر ب 3,4٪، حسب التغير السنوي، موازاة مع تحسن الأنشطة غير الفلاحية، وارتفاع طفيف لأسعار المحروقات والفحم الحجري. ويرجع هذا التطور إلى تحسن مرتقب في أنشطة المحطات الحرارية وكذلك المعتمدة على الطاقات المتجددة. في المقابل، يتوقع أن يواصل قطاع الخدمات المؤدى عنها تطوره الايجابي، ليساهم فيما يقرب لأكثر من النصف في معدل نمو القيمة المضافة دون الفلاحة.

وعلى العموم، يتوقع أن تشهد القيمة المضافة للأنشطة الغير فلاحية تحسنا بحوالي 2,7٪، حسب التغير السنوي، وأن يحقق الاقتصاد الوطني نموا يقدر ب 3,9٪، خلال الفصل الأول من 2017، عوض 1,7+٪، خلال نفس الفترة من 2016.